حزب القوات اللبنانية

المجلس السياسي/ أمانة الاعلام

٢٠٠٢/١١/١١

عقد المجلس السياسي للقوات اللبنانية إجتماعا له ناقش فيه التطورات الأخيرة في لبنان وأصدر بعده البيان التالي:

تهنىء القوات اللبنانية الرفيق الدكتور توفيق هندي على استعادته حريته وعودته الى عائلته ورفاقه بعد اعتقال تعسّفي دام سنة وثلاثة شهور، وتؤكد على ضرورة إطلاق كافة المعتقلين السياسيين وفي طليعتهم قائد القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع.

إن الأحكام الصادرة مؤخرا عن القضاء العسكري بحق عدد من الرفاق القواتيين ومنهم الناشط الطلابي الرفيق اليانو المير بتهم واهية غير مرتكزة على أي أساس قانوني ما عدا منطق التشفّي وأساليب الترهيب المعتمدة من قبل مجموعة من الجلادين في أقبية وزارة الدفاع، لن تزيدنا إلا أصرارا على متابعة النضال وكشف ممارسات السلطة القائمة على مختلف مستوياتها.

لم يعد يختلف اثنان من الملمين بشؤون العدالة بعيدا عن منطق المزايدة والتعمية، أن القضاء اللبناني أمسى منذ سنوات في حالة من الاستقالة القسرية والتقهقر، فقرار المجلس الدستوري الأخير كان على كل شفة ولسان قبل صدوره فارغا من أي مضمون قانوني أو حيثية دستورية، وسيف التشكيلات القضائية يؤكد على حجم التدخلات السياسية ويحول بين القضاة وما يمليه عليهم القانون والوجدان.

إن الشعب اللبناني ليس مضطرّا أن يقنع نفسه بقرار المجلس الدستوري كما أقنع الوزير ميقاتي نفسه، فلم يعد القضاء اليوم "إمرأة قيصر" ولا اللبنانيون عبدة أصنام. إن عدد من المحاكمات تذكّرنا بمحاكمات المهداوي كما يذكّرنا عدد من القضاة بالقضاة خلال حرب الجزائر (١٩٥٤-١٩٦٢) ، ولا يمكن قيام قضاء مستقلّ في دولة محتلّة ولا يقوم إصلاح قضائي على يد سلطة غير قابلة الاصلاح ولا يطبّق قانون من قبل سلطة لا تؤمن به.

إن مؤتمر "باريس ٢" سيبقى زوبعة في فنجان كما كانت وعود الربيع التي لم تأت وخطط التنمية التي فاقمت حجم الدين ومؤتمر أصدقاء لبنان الذي لم يكن إلا أبرة تخدير إضافية. إن مؤتمر "باريس ٢" لن يكتب له النجاح إن لم يستند على الحرية وحقوق الإنسان والتخلي عن سياسة القمع والاضطهاد السياسي وعبثا محاولة بناء اقتصاد سليم على أنقاض حياة سياسية غير متوازنة وظلما أن يصار الى رهن لبنان ماليا بعد رهنه سياسيا.